

الخصخصة

بدائل التحول من الملكية العامة الى الملكية الخاصة

المدرس

احمد ضرار اسماعيل الشمري

المدرس

الدكتور عمر علي الدوري

كلية المنصور الجامعة

المستخلص

يهدف هذا البحث الى إعطاء صورة عن ملكية الدولة لوسائل الانتاج وانشطة اخرى في التجارة والصناعة وغيرها وصورة اعادة او تحويل هذه الملكية الى القطاع الخاص او بصورة ادق العمل بآلية السوق ... إلقاء نظرة على بعض النماذج في هذا الصدد ومحاولة لقاء الضوء على آلية التحول من العام الى الخاص وكيفية معاملة الهياكل المنقولة من الناحية المالية والادارية .

المقدمة :

تميزت نهاية القرن العشرين في المجال الاقتصادي باقبال متزايد لمعظم البلدان على الانفتاح واعتماد آليات السوق كركيزة لتسيير اقتصاداتها وتنظيم دواليبها ورسم الخطط والسياسات التي من شأنها تحقيق اهدافها.

ويوفر هذا الخيار - كما ابرزته العقود الاخيرة من القرن العشرين لا سيما بين البلدان النامية- إطارا ملائما لاستحداث سعة النمو بحكم ما يتبعه ذلك من توسيع الاسواق ومضاعفة المبادلات وتطويرها وحركة رؤوس الاموال وتحويل للانشطة الاقتصادية وإمكانيات نقل التكنولوجيا.

ويتعين اليوم- ربما اكثر من اي وقت مضى - على البلدان المتخلفة الاعتماد على هذه التحولات العالمية وما آلت اليه من عولمة للاقتصاد وبروز تكتلات اقليمية قوية واخيرا مع المنافسة والصراع وانطلاقا من خصوصيتها ومن اولوياتها ان تعمل بكل قوة لتطوير قدرتها على استقبال الاحداث قبل تفاقم التخلف.

واخيرا لا بد من ان تتخذ البلدان المتخلفة طريقا جديدا للنهوض بالاقتصاد والتفتيش عن الطرق الملائمة لذلك التي قد تعد من اهمها الخصخصة بكل اشكالها وآلياتها وبما تحمله من حلول لمشاكل مثل هكذا بلدان قد تنقلها من حال الى حال افضل شريطة ان يتم استخدامها بشكل ملائم وفاعل وكفوء.

مفهوم الخصخصة:

تعددت المفاهيم التي تحاول اعطاء صورة واضحة لهذا الموضوع لاهميته وكونه يمثل اتجاها جديدا بالتحول من صورة الى صورة اخرى.. الا انها تحددت او يمكن تحديدها بالمفاهيم الاتية:

1. ان الخصخصة تعني للبعض مجرد اعادة ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص ومنح القطاع الخاص دورا متزايدا داخل الاقتصاد وهذا يعني العودة الى الاعتماد على آلية السوق لتحديد سقف الانتاج وكيفية التوزيع وتحفيز العملية الانتاجية كما يعني تصفية القطاع العام واعادة الاعتبار الى الليبرالية وتقديمها على الفكر الماركسي ويلاحظ هنا ان القطاع الخاص كان موجودا دائما وهو ما يسمى بالقطاع المختلط ولكن دوره لم يكن رائدا .

2- ان تصنيف المؤسسات حسب دورها المالي وحسب هيكل السوق فيما اذا كان احتكارا او تنافسيا وان نبدأ بالتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام والتي تعني ايضا ان تحول هذه الوحدات الى القطاع الخاص انها ستحقق انتاجية وربحية اعلى.

3- تقييم المؤسسات المزمع خصصتها استرشادا بالتحليل المالي على ان يكون السوق هو الفاصل النهائي في التقييم.

4- او انها تعني الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي باعتبارها فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تنقل في العالم وذلك في نظير التحول نحو اقتصاد السوق ومواكبة النظام العالمي الجديد اي انها رغبة في التحرر الاقتصادي⁽¹⁾. وقبل تحديد عوامل ومبررات الخصخصة يجب تحديد دوافع واهداف الخصخصة على اعتبارها عملية تحويل من حالة الى حالة اخرى تختلف عنها في جوانب كثيرة ومن ذلك:

أ- هناك من يرى مفهوما اوسع مقابل المفهوم الضيق لها والذي يحصرها بنقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص.

ب- يراعي البعض الاخر موضوع المساواة والمعايير الادارية اكثر من موضوع نقل الملكية حيث يمكن خصخصة الادارة والابقاء على الملكية كما هي.

وهنا يجب على اية دولة ان تحدد المفهوم الذي ستتبعه حتى يمكن ان تكون الخطوات التنفيذية التي ستقوم بها على هدى هذا المفهوم... بمعنى ان تكون الخطوات التنفيذية مؤدية الى تنفيذ المفهوم او الهدف من الخصخصة وليس مفهوما

⁽¹⁾ يلاحظ ان بريطانيا واستراليا وكندا من الدول الرائدة في هذا المجال رغبة منها في انتشال الاقتصاد القومي من عثرته وذلك بالتخلص من أنشطة الدولة الخاسرة. انظر في ذلك: ستيف هانكي- في الشرق والغرب- ترجمة: محمد مصطفى غنيم- دار الشرق - القاهرة- 1990 -

او هدفا اخر حيث ان برنامج الاصلاح الاقتصادي السليم هو الذي يكون مفهوم الخصخصة فيه واضحا وتكون خطوات التنفيذ مناسبة لهذا المفهوم⁽²⁾.

الخصخصة العوامل والمبررات:

اصبح الناس يرجعون مشاكل المجتمع الاقتصادية وغير الاقتصادية الى تدهور القطاع العام وفشله في تناول هذه المشاكل الامر الذي دفع بالكثيرين الى الاهتمام بموضوع الخصخصة باعتبارها وسيلة ناجحة في التخلص من مشاكل المجتمع.. لا لدافع اقتصادي وانما هناك دوافع اخرى وكما في النقاط الاتية*:

أ- الدافع الاقتصادي:

تشير الادلة وبشكل متزايد الى ان الانظمة الاقتصادية الحرة والتي تعتمد على آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة وترفع فعالية ومعدلات الاداء وتزيد من الجودة وتضمن تقديم سلع وخدمات باسعار مقبولة وتزداد اهمية هذه الحقيقة عندما تكون امام الكثير من القيود الاقتصادية والادارية في ظل سيادة الدولة.

ب- الدافع المالي:

(2) مصطفى محمد العبد الله - التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية

- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت- شباط 1999 - ص149.

* جامعة الدول العربية الامانة العامة (اخرين)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- 1995-

تعاني الكثير من الدول من الازمة الملقاة على عاتق الميزانية العامة وتحاول تخفيض الانفاق العام بقدر الامكان ولا يمكن ان يتم ذلك الا من خلال تخلص الدولة من الانشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها وربما يحمل تكلفتها على متلقيها او مستهلكيها ولذلك فان برامج الخصخصة تهدف الى تخفيف الانفاق العام الملقى على عاتق الدولة وايضا التخلص من التدفق الخارج في صورة قروض لانقاذ الاعسار المالي للشركات العامة الفاشلة لا تمثل جهود الخصخصة تخفيف الانفاق العام فقط - بل ايضا زيادة التدفق النقدي الداخل الى خزانة الدولة ويتم هذا من خلال بيع بعض شركات القطاع العام الى القطاع الخاص.

ج- الدافع السياسي والقانوني:

تؤدي الخصخصة في ظل اسواق مفتوحة الى القضاء على الشعارات السياسية والتي يميل البيروقراطيون والاشتراكيون الى استخدامها باعتبارها ستخدم الطبقات الفقيرة. وقد تميز القطاع الخاص عن القطاع العام بانه اقدر على ابعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم ففي ظل القطاع العام يميل السياسيون الى استغلال امكانيات هذا القطاع في ابراز انجازات شخصية وفي تحقيق مكاسب من وراء ذلك.

ان هذا الاتجاه يؤدي الى تحرير القرار الاداري من سيطرة الاجهزة الحكومية وذلك في ظل الخصخصة وبذلك يضمن مرونة العمل الاداري وعدم تقيده بمواقفات

مجلة المنصور العدد (العاشر) 2007

او اعتمادات وغيرها من القيود المفروضة بواسطة اجهزة الحكومة وهذا لا يعني الاخلال بمكان الدولة.
د- الدافع الاجتماعي:

يرى البعض ان الخصخصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وايجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية وعدم الالتزام بالقواعد وتحقيق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل. كما انها تؤدي الى القضاء على التلاعب الاجتماعي والمحسوبية وعدم المحاسبة على الالهال ونجد ان القطاع الخاص اقدر على محاسبة العامل الذي يقصر في عمله⁽³⁾.

اهداف الخصخصة:

لا بد من ايجاد مبررات للخصخصة وذلك من خلال طرح الاهداف التي تتعامل بها او بالاصح معرفة ماهية الخصخصة وامكانية اعتبارها أنموذجا للتوجهات الاقتصادية الجيدة اي الخروج من نظام الى انظمة جيدة يمكن ان تؤدي الى نوع من الاقتصاد الذي يخدم الجميع ومن هذه التوجهات:

1- التوجه نحو اقتصاد السوق وتحقيق المنافسة الكاملة ورفع الكفاءة التشغيلية للمشاريع التي تم تحويلها من العام الى الخاص.

(3) ابراهيم شحاته - برنامج للغد- توير وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير - القاهرة - دار الشرق - 1990 - ص96.

- 2- تقليل الانفاق الحكومي قدر الامكان وبالتالي الحد من العجز في موازنة الدولة يتسبب في سوء النتائج المالية للمشاريع العامة.
- 3- زيادة الايرادات الحكومية وذلك بتحرير المشاريع العامة من القيود البيروقراطية وجعلها تعتمد على قوى السوق وآلياته مثل الغاء الدعم والتسعير الاداري الاجباري لمنتجات الدولة واخضاع ما تتعامل به الدولة الى المنافسة وتأكيد دور جهاز النشاط الاقتصادي في اطار من التنافس والتكامل مع بقية القطاعات لتحقيق الاهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁾.
- 4- تهدف الخصخصة الى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة او القادرين على العمل مع عدم اهمال دور القطاع العام.
- 5- ان يكون تمويل الخصخصة على مسؤولية القطاع الخاص بعيدا عن ضمان الحكومة.
- 6- تهدف الخصخصة ايضا الى تشجيع المشاركة في المشاريع الجديدة سواء أكانت داخلية ام خارجية لتحقيق الاستفادة من التمويل والخبرات والتقنية الادارية والتسويقية.

كيفية اتخاذ قرار الخصخصة:

(4) احمد ماهر - دليل المديرين في كيفية اعداد الاستراتيجيات والخطط والسياسات - مركز البحوث الاقتصادية- جامعة القاهرة - 1996 - ص112.

يمر قرار الخصخصة بمستويين اساسيين هما المستوى القومي ومستوى المشروع:

على المستوى القومي يكون دور الدولة هو تحديد الهدف والدافع من وراء الخصخصة وتحديد القطاعات التي سيتم ادخالها ضمن قرار الخصخصة وما هي تلك القطاعات التي يجب ان تدخل في موضوع الخصخصة وتبقى في يد الدولة ويجب تحديد اجزاء القطاعات التي ستحول الى القطاع الخاص وما هو جدواها والدراسات والتحليلات الواجب اجراؤها في سبيل ذلك.

ينتقل الامر بعد ذلك الى مجموعة من القرارات والتحليلات على مستوى المشروع وهي تعتمد على تقسيم المشروع الى شركات رابحة وشركات غير رابحة (اي انها غير رابحة الان ويمكن ان تريح في المستقبل) وهناك شركات خاسرة اصلا. تجري مجموعة من الدراسات والتحليلات لمشاكل الشركة الحالية ووضعها في المستقبل وذلك لاتخاذ قرار مناسب بصدود طريقة التحول الى القطاع الخاص. والتحليل التالي يوضح تحديد المشاريع الجديدة لتحديد اتخاذ القرار القرارات والتحليلات على المستوى القومي⁽⁵⁾:

- 1- تحديد اهداف الدولة من قرار الخصخصة.
- 2- تحديد القطاعات التي سيتم تحويلها الى القطاع الخاص.
- 3- تحديد اجزاء القطاعات التي سيتم تحويلها الى القطاع الخاص.

(5) سعد حافظ - سياسات التكيف وآليات السوق /دراسة حالة الاقتصاد المصري- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط -معهد التخطيط القومي- القاهرة- 1994- ص4.

4- تحديد جدوى الخصخصة.

5- دراسة السوق والانتاجية والوضع المالي.

تأسيسا على الفقرة (5) الواردة انفا تتخذ الاجراءات الاتيه:

1- تصنيف المشاريع.

2- تحليل اوضاع المشاريع.

3- التنبؤ بظروف المشروع في المستقبل.

4- اعداد الخطوات التنفيذية للتحويل.

وبعد الخطوات السابقة يتخذ قرار التحويل وهنا سنتظهر لدينا مشاريع جديدة يمكن

تصنيفها كالاتي:

1- مشاريع رابحة فعلا ويتم خصخصة هذه المشاريع عن طريق البيع وبذلك يتم

البحث عن مستثمرين ومشتريين للاسهم المطروحة للبيع لتلك المشاريع.

2- مشاريع خاسرة ومن الممكن ان تكون رابحة بعد تحويلها الى القطاع الخاص

وكالاتي:

أ- اعادة الهيكلية ثم الخصخصة عن طريق التأجير والعقود.

ب- البحث عن مستأجرين او متعاقدين.

3- مشاريع خاسرة ولا يرجى الافادة منها وبذلك يتم بيع الاصول لهذه الشركات.

تحديد اهداف الدولة من الخصخصة:

يتوقف نجاح الخصخصة على التحديد المسبق لهدف الدولة من الخصخصة وبدون هذا الهدف تصبح اية جهود تالية نوع من العشوائية قد تفضل الدولة عدم ترك بعض القطاعات والانشطة للقطاع الخاص وقد ترى ان هناك قطاعات او أنشطة يمكن ان يشترك فيها القطاع الخاص⁽⁶⁾. ومن خلال تحليل جدوى الخصخصة يجب على الدولة ان تحدد النتائج التي تود ان تتوصل اليها في الاقتصاد والمالية والسياسة والاجتماع.

هناك ملاحظة هامة هي ان تقوم الدولة بدراسة حالة السوق والانتاجية والوضع المالي بشكل عام ويتم التقييم من عدة جوانب اهمها وضع السوق ومؤشرات الانتاجية للمشروع ويحتاج تقييم الخصخصة وما يتبعه من دراسات وبحوث الى اهتمام اخر من قبل الدولة ومن قبل المشاريع التي تم خصصتها ومن خلال البحوث والدراسات وجد ان نجاح الخصخصة في دول غرب اوربا كان بسبب اهتمام الدولة والاجهزة بالانفاق على بحوث الهياكل التنظيمية الجديدة ووضع الحلول الناجحة لجميع المشاكل بينما كان الانفاق على بحوث التطوير الفني والتكنولوجي والعمالة هي السبب في نجاح الخصخصة في جنوب شرق اسيا (او النمر السبع) وعلى كل حال هناك اتفاق على ان الاهتمام بالبحوث والدراسات هي الحاسمة في النجاح⁽⁷⁾.

(6) طاهر بشير مصطفى - رياح التحول الى الخصخصة - تجارب بعض الدول - وجهة نظر -

الاسكندرية 1992 - ص68.

(7) ستيف. هانكي - مصدر سابق - ص42.

دراسة تجارب الفشل والنجاح:

يتم التركيز هنا على التجارب الداخلية للفشل والنجاح وذلك محاولة للتغلب على المشاكل ومن اهم التجارب التي يجب دراستها هي تجارب القطاع الخاص الناجحة والفاشلة وايضا التجارب الاولى في الخصخصة⁽⁸⁾.

وتدل الدراسات في مصر الى نتائج واضحة وحاسمة يجب الاستفادة منها ففي احدى الدراسات تبين ان عدد الشركات المشتركة الخاسرة قد زاد من 59 شركة في عام 1985 الى 73 شركة عام 1989 ويرجع التعثر في هذه الشركات الى اسباب عديدة اهمها:

- 1- اضطراب سوق العملات الاجنبية في هذه الفترة.
- 2- ارتفاع المديونية في هيكل التمويل وعلى الاخص المديونية الخاصة بعملات اجنبية مثل الدولار والذي ارتفع خلال نفس الفترة.
- 3- تعدد اجهزة الرقابة.
- 4- قلة الخبرة.
- 5- ضعف البيانات.
- 6- الغاء الاعفآت الكمركية.

(8) في مصر كانت التجارب الأولى للخصخصة هي فيما يطلق عليه بالشركات المشتركة وهي الشركات التي يشترك في تأسيسها القطاع العام والخاص - دليل الاجراءات والارشادات لبرنامج الحكومة المصرية لتوسيع قاعدة الملكية واعادة الهيكلية وحوافز العاملين والادارة - وزير قطاع الاعمال العام - المكتب الفني - القاهرة 1993.

ان تلاقي مثل هذه الاخطاء يمكن ان يساعد على الخصخصة بشكل افضل⁽⁹⁾.

استراتيجيات التحول الى القطاع الخاص:

هناك ثلاث استراتيجيات للتحول من الملكية العامة للدولة الى الملكية الخاصة وهذه الاستراتيجيات هي انتهاء ملكية الدولة وقيام الدولة بتوكيل او تفويض القطاع الخاص لاداء النشاط وقيام الدولة باحلال القطاع الخاص في ادائه لنشاط كان في يد القطاع العام الحكومي وهذه الاستراتيجيات هي:
اولا: انتهاء ملكية الدولة:

يقصد بانهاء ملكية الدولة انتهاء حياة مشروع او اكثر من المشروعات المملوكة للدولة وقد يتم ذلك على احد الاصول او الموارد المملوكة للدولة والتي لا تكون في صورة مشروع مثل الثروات الطبيعية للدولة من معادن وارضيات. وتتطلب هذه الاستراتيجية اتخاذ تصرفات محددة ومباشرة حيث تقوم الحكومة بانهاء الملكية مرة واحدة دون اي تردد ولو ان هناك بعض الاستثناءات. ومن الملاحظ ان هذه المشروعات التي يتم تصفيتها هي مشروعات مستمرة بالعمل والانتاج. وهناك طريقة اخرى لانهاء ملكية الدولة لمشروعاتها وهي رد تلك المشروعات التي كانت في حوزة القطاع الخاص ومن ثم تأميمها الى اصحابها الاصليين باعتبارهم اقدر على ادارتها او باعتبار رد الحق لاصحابه او الرجوع في التأميم.

(9) عبد الرحمن يسري احمد - مصدر سابق / التحول الى القطاع الخاص في مصر - 1991 -

ويتبع هذه الاستراتيجية هو ان تقوم الدولة بتقليص الاستثمار العام وذلك من خلال بقية القطاع الخاص وبموجب الاساليب الاتيه⁽¹⁰⁾:

1- البيع لمشتري فردي.

2- البيع للجمهور باصدار وبيع اسهم.

3- البيع لمديري المشروع.

4- البيع للعاملين.

5- البيع للعملاء.

وقد استخدمت هذه الاساليب في كل من بريطانيا ببيع شركة الاتصالات البريطانية وشركة جاكوار وشركة برنويل وفي الولايات المتحدة عند بيع شركة كونوريل للسكك الحديدية الامريكية.

كما ان البيع عن طريق الاوراق المالية قد استخدم كنموذج لبيع موجودات القطاع العام كما استخدم البيع للعملاء عند بيع الاراضي المملوكة للدولة للمزارعين وقاطعي الاخشاب في الولايات المتحدة الامريكية.

ثانيا: التفويض:

وهذا يعني ان تقوم الدولة بتوكيل القطاع الخاص بتقديم نفس الخدمة او انتاج السلعة ذاتها التي كانت الدولة تقوم بانتاجها. وبمقتضى التفويض تقوم الدولة بتوكيل القطاع الخاص ان يقوم بجزء او كل النشاط المتعلق بانتاج السلع والخدمات ولكن

(10) مجيد مسعود - الخصخصة من منظور تنموي في الواقع القطري - توجهات افاق

الخصخصة في دولة قطر - 1996 - ص4.

تبقى الدولة على حقها في الاشراف والرقابة على القطاع الخاص وبالتالي فان دور الدولة ما زال مستمرا وهناك عدة طريق يتم من خلالها التفويض وكالاتي⁽¹⁾:
أ- العقود: ويتم ذلك من خلال العقود اي ان تتعاقد الدولة مع اطراف اخرى لهذا الغرض.

ب- الاحتياز: وهو حق تمنحه الحكومة والقطاع العام للقطاع الخاص لاداء خدمة او استغلال موارد او انتاج سلعة وبيعها وبالمقابل يدفع القطاع الخاص مقابل لحق الاحتياز.

ج - المنح: وهي عبارة عن اعانة مالية تقدمها الدولة للقطاع الخاص للدخول الى انشطة هي بالاصل تعود للدولة وان الدولة لا ترغب اصلا الدخول في هذا النشاط.
د - الإلزام: وبموجب هذه الطريقة تلزم الدولة بعض المنظمات بتقديم خدمات كانت تقوم بها الدولة ومن امثلة ذلك ما يخص التأمينات على العاملين مثل تأمين العجز والاصابة والبطالة والمعاش.

ثالثا: الاحلال:

تعد سياسة الاحلال سلبية اذ تتميز جهود الدولة بالتردد فالضغوط الاقتصادية والسياسية قد تحيدها للاتجاه للخصخصة بينما رغبة الدولة في السيطرة على النشاط الاقتصادي تمنعها من خوض موضوع الخصخصة ويؤكد هنا نية الدولة غير الواضحة وجهودها غير المباشرة في هذا المجال واخيرا فان الاحلال يتميز بانه يتم

بصورة تدريجية وبطيئة تتناسب مع تلك الخصائص السابقة، وهناك ثلاث طرق يتم بواسطتها تنفيذ الاحلال التدريجي في الخصخصة هي⁽¹²⁾:

أ- اهمال الخدمة: تواجه الدولة احيانا حقيقة مؤداها ان الانتاجية في تقديم السلعة والخدمة سيئة ولكنها تفحص بالعين اتجاه ذلك ولكن القطاع الخاص لا يتجاوز هذه الحقيقة ويبقى يتربص بالدخول في هذا النشاط (ومصائب قوم عند قوم فوائد) ويتحرك تدريجيا للدخول في هذا النشاط ويظهر ذلك واضحا في خدمات الصحة والتربية والتعليم والنقل العام.

ب- التسوية الثنائية: وهنا يظهر نوع من (التعايش) بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في اداء خدمة معينة للمستهلكين وتظهر حالات لا يرد القطاع العام او الحكومة في الاستمرار في تقديم الخدمة او انه لا يعذر عليها وبذلك تعطي الفرصة للقطاع الخاص ان يمارس عمله في اطار التعاون والتنسيق بينهما.

ان التسوية الثنائية لا تمثل خصخصة بشكل كامل بل هي نوع من الخصخصة الجزئية حيث يتعايش كل من القطاع العام (الحكومي) مع القطاع الخاص لاداء خدمة افضل كما انه يمثل قيد على امكانية نمو القطاع الحكومي في أنشطة معينة.

ج- التخفيف من قوانين الدولة: يلقي هذا البديل قبولا من بعض الدول والاوساط العلمية لانه لا يتدخل في النشاط الخدمي والصناعي والتجاري والزراعي ولكنه يعتمد

(12) انظر : ابراهيم العيسوي - المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه - بيروت-

على تنظيم العلاقة بين الحكومة والمنظمات المنفذة للنشاط الاقتصادي والذي يتم من خلاله الغاء او الحد من القوانين والاجهزة الحكومية ونفوذ مسؤولي الحكومة⁽¹³⁾.

اساسيات توسيع قاعدة الملكية:

يتطلب تنفيذ برنامج توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص وجود تنظيم يحقق السرعة والشفافية واتساق التنفيذ حيث ان غياب هذا التنظيم يخرج العملية برمتها من مسارها.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال صياغة وتطبيق اجراءات وقواعد مفصلة ودقيقة تحقق التنافس بين المشتريين لممتلكات الدولة وتحديد مسؤوليات الاطراف المشاركة تحديدا واضحا مع جدية المتابعة والاشراف على البرنامج. ويحقق التنافس من اجل الشراء كلا من عنصري الشفافية والعدالة خاصة اذا تقدم للشراء والتنافس مجموعات او شخصيات معنوية تمتلك القدرة والكفاءة كما يتم تنفيذ الطرح للبيع والتفاوض والتعاقد بكل دقة وعناية⁽¹⁴⁾.

(13) محمد سمير الهباب - برامج التكيف الهيكلي للزراعة في اطار الاصلاحات الاقتصادية - التجارب العربية والدروس المستفادة - مركز دراسات الوحدة العربية - ص118.

(14) علي السلمي - اوراق من ملف القطاع العام (الاهرام) - 1987/7/24، كذلك: العيسوي - المسار الاقتصادي المصري - ص236.

اهداف البرنامج:

يهدف البرنامج في هذه الحالة الى تحقيق النماذج الاتيه:

- أ- زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدى شركات قطاع الاعمال العام.
- ب- الحد من استنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوى افضل لاستخدامها.
- ج- اتاحة الفرصة للاتصال بالاسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الاموال للاستثمار .
- د- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصص القطاع الخاص المؤهل في الاستثمار الوطني.
- هـ - تنشيط سوق المال.

اساسيات نجاح البرنامج:

- هناك عدد من المسلمات التي يجب ان ترافق وضع البرنامج وبدونها يتعرض البرنامج الى الكثير من العثرات ومنها:
- أ- لا يجوز ان يتمتع مشتري وحدات القطاع باي شكل من اشكال الاحتكار كما يجب عدم منحه مزايا خاصة مثل الحماية من المنافسة او الاسعار التفضيلية او اية مساعدة حكومية على شكل قروض او منح.
 - ب- يتمتع مشتري وحدات القطاع العام بجميع الحقوق والحريات الممنوحة للقطاع الخاص اي انه يتمتع بكافة الامتيازات التي يتمتع بها القطاع الخاص.

- ج إزالة كافة العوائق التي كان القطاع العام قد وضعها لتنفيذ سياسة سعرية وإزالة العوائق الأخرى للمنافسة في السوق.
- د- يجب أن تتاح الفرصة وبشكل متكافئ ودون تمييز لكل من يرغب في شرائه لجزء أو كل الأسهم ودون إخلال بالقيود القانونية.
- هـ - يتم الإعلان عن الأصول التي تطرح للبيع وكذلك توفير كافة البيانات الفنية والمالية التي تساعد المشتري لإعداد هذه الدراسات والتقدم بعروضهم.
- و- تشجيع المشتريين من ذوي الخبرة والسمعة الطيبة والقدرة على تحقيق النجاح وكذلك من لديهم المعرفة والخبرة بكل جديد في مجال التشغيل والإنتاج والقدرة المالية على الوفاء بما يفرضه الشراء من التزامات مالية⁽¹⁵⁾.

الآثار الجانبية للخصخصة:

كأي استراتيجية فإن الخصخصة تترك وراءها آثاراً جانبية وذلك نتيجة لردود أفعال التحويل وما يؤديه ذلك من آثار أخرى مثل كفاءة الأداء والتغيير في العمالة ورأس المال وقد تظهر هذه الجوانب باتجاه سوق العمل والسوق المالي:

1- سوق العمل: في البداية نجد أن استراتيجية الخصخصة والتطورات التلقائية (التكنولوجية) مصاحبة إلى إعادة مراجعة مفهوم العمل فالعمال لم يعودوا طبقة اجتماعية منفردة بخصائصها التشكيلية ولكن مجرد مجموعة داخل المجموع الكلي

(15) محمد العليج - حصيلة وفاق عملية الخصخصة في المغرب 1989-1996 - مركز دراسات الوحدة العربية - ص 117.

للعمل والذي يضم فيما يضم العلماء والخبراء والمهندسين وعمال الخدمات الفنية والتسويقية.

إذ تبرز هنا المشكلة في التخلي عن جزء من هذا الفائض والدفع الى حالة البطالة غير المرغوبة ويمكن استقراء التطورات في سوق العمل من خلال النقاط الثلاث الآتية:

أ - اعادة هيكلية العمل في ضوء التطورات التقنية الجديدة لصالح الفئات المؤهلة وبالتالي فان نسبة البطالة بين الفئات غير المؤهلة ستزداد فالعمل غير المؤهل لا مكان له في سياسات الخصخصة لذا فان دوائر الفقر التي يعرفها العالم الثالث ستنتسج خاصة اذا ما علمنا ان نسبة الانجاب في الاوساط الفقيرة في العالم الثالث سترتفع وبمعدلات عالية جدا⁽¹⁶⁾.

ب- ارتباط حجم العمل وزيادة ونقصانا بالتوسعات الرأسمالية المحتملة للمشروعات وذلك لان المشروع وللحفاظ على وضعه التنافسي لن يتوسع كثيرا في حجم انتاجه من سلعة واحدة او خدمة واحدة ولكنه سيعتمد في توسعته الرأسمالية الى الانتقال من نشاط لآخر اي ان عجز العامل عن تطوير مهاراته لاكتساب خبرات جديدة تساعده على الانتقال الموضوعي بين الفروع المختلفة قد تؤدي الى استبعاده عن العمل بحثا عن بديل افضل.

(16) صبري احمد محمد عجلان - تجربة الاصلاح الاقتصادي بمصر - تطوير اداء قطاع الاعمال المصري - 1992 - ص 164.

ج- ان الطلب على العمل وفي ظل السياسات يعمل في مساحة المرحلة الاولى لقانون النسب المتغيرة فارتفاع سعر عرض العمل يقود الى توسع الحد الادنى لعرض العمل والعكس صحيح بينما تقود زيادة انتاجية العمل الى تقلصه.

2- المتغيرات المالية:

ليس الخلل في سوق العمل فقط وانما سيظهر ذلك في المتغيرات المالية فهناك احتمالات قائمة بزيادة نسبة مكون الربح وشبه الربح الى الدخل القومي وبموجب ما يأتي: (17)

أ- المعاش المبكر للعاملين نتيجة لدفع المشروع وما يترتب عليه من حقوق العمل وان نسبة كبيرة من هؤلاء العمال ستقوم بايداع ما حصلت عليه كودائع اجله في البنوك او ستقوم بتوظيفها كاسهم في صناديق الاستثمار والاعتماد على عائد الربح للانفاق على اسرهم.

ب- مضاربات البورصة والتي ستصاحب عمليات الخصخصة ستفتح بدورها المجال لتدفق عوائد ريعية.

(17) نبيل عماري وحسين شخاترة - سياسات التكيف والاصلاح الهيكلي واثرها على التعطل في

ج- التكاليف على الاستثمار في العقارات كرد فعل لسياسات تعمل على الانخفاضات المتتالية في سعر فائدة لتقترب من مصيدة السيولة وكذلك كرد فعل لسياسات حكومية تنشط في مجال الاستثمارات العقارية للحصول على إيرادات اضافية لسد عجز الموازنة بعيدا عن سياسات النقد الرخيص⁽¹⁸⁾.

وان هذه الزيادة في الدخل القومي تؤدي الى نمو الكتلة النقدية في ظل انخفاض سعر الفائدة وبالمقابل فان زيادة الدين للدخل القومي المحلي يؤدي الى زيادة سعر الفائدة والذي قد يدفع الى زيادة الكتلة النقدية وبالتالي فان الإشكالية المالية لسياسات الخصخصة تكمن في تحديد مستوى التوازن المقارن لسعر الفائدة والكتلة النقدية وهي اشكالية معقدة لانها تعني تقلبات دورية في سعر الفائدة تختل معها جدوى المشاريع⁽¹⁹⁾.

مقياس نجاح الخصخصة:

(18) عبد المعطي عساف - غايات ادارة التنمية والمستديمة /مدخل لتخطيط التنمية في الوطن العربي - هوليان -جامعة الجزائر- العدد 9 -الجزء الاول- 1995 -ص 214-216.
(19) ستيف هانكي - مصدر سابق- ص 212. كذلك انظر: نجد خميس حميدة - الشركات المشتركة المتعثرة في مصر - مجلة البحوث الادارية - اكااديمية السادات للعلوم الادارية- المجلد 3- العدد4 -1991- ص41.

بعيدا عن بيع شركات القطاع العام التي تم بيعها وكذلك عدم الاعتماد على مؤشرات الاداء المالي وانما سيتم طرح معايير جديدة في اطار الوعي بالخصخصة كاستراتيجية وحركة تتعامل معها لتعزيز الموقع فوق سلم القوة الاقتصادية:

1- اعادة هيكلية الانتاج والمنافسة:

ان اول ما يلفت النظر هو القدرة على اعادة هيكلية الانتاج وذلك بتعظيم الدورات التكنولوجية لاكتساب الخبرة وتعميق دور الخدمات الانتاجية. كما ان الخصخصة تراهن دائما على انها افضل من القطاع العام وانها قادرة على زيادة الانتاج وخفض تكاليف الانتاج وهذا يتطلب التأكيد على التكنولوجيا وبدون التقدم بهذا الاتجاه فان المنافسة ستتعطل ويتعطل معها وعود الخصخصة بالازدهار اذا فالامر مشروط باعادة هيكلية الانتاج لترتفع نسبة التراكمات المعرفية وبالتالي تعزيز الدخل القومي.

2- بيع وحدات القطاع العام والقواعد المحاسبية:

اذا اريد للخصخصة النجاح فيجب في هذه الحالة اتباع قواعد محاسبية صارمة تلزم بعدم ادراج بيع وحدات القطاع العام في بند الايرادات الجارية للموازنة العامة للدولة لان ذلك يعني ان الدولة في المستقبل ستجد نفسها مضطرة الى التوسع في الاقتراض من الاوعية الادخارية لتلبية انفاقها الراسمالي وفي هذه الحالة سيزداد الدين

المحلي وتتراكم معدلاته لتفقد الكتلة النقدية من قبضة السيطرة وتقلت معها معدلات التضخم⁽²⁰⁾.

3- ميزان المعاملات الراسمالية:

ويتعلق هذا المعيار بميزان المعاملات الراسمالية فاذا كانت الشركات الاجنبية العاملة في الدخل المحلي ستنتمتع (على ضوء الخصخصة) بحق تمويل توسعاتها من الاسواق النقدية المحلية وفي الوقت نفسه يحق لها تحويل ارباحها الى الخارج فان التخوف هنا هو ان يسجل ميزان المعاملات الراسمالية عجزا صافيا يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات لتجد الدولة نفسها مضطرة الى مزيد من الاستدانة لتغطية العجز وبالتالي لا بد من تحقيق فائض في هذا الميزان سواء باعادة استثمار ارباح الشركات الاجنبية في الداخل ام بقيام هذه الشركات بالترويج لجلب استثمارات من الخارج ومن البديهي ان اعادة استثمار الارباح سيرابط بسوق اكثر اتساعا كما ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا تتوجه الى بلد بذاته ولكن الى اقليم ومن ثم فان قدرة الدول على بناء تكتلات اقتصادية فيما بينها سيمثل شرطا مسبقا لنجاح الخصخصة.

(20) مصطفى محمد العبد الله - التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية - الاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - شباط 1999 - ص 182.

4- ضمانات سوق العمل:

هنا يجب اعادة تنظيم الضمانات الوقائية لسوق العمل الذي يفقد في ظل الخصخصة اطره المؤسسة فالاجور ستتراجع كما ان اشكال التوظيف ستتحاز الى العمالة المؤقتة وذلك يهدد بانفجارات اجتماعية تشهدا المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء وهنا نجد لا بد من وجود شراكة بين العمل وراس المال اي ان العمال لا بد ان يمتلكوا نسبة من اسهم الشركات اعتمادا على صناديق التأمينات الاجتماعية التي تقوم بالتسديد نيابة عن العمال وسيكون المردود زيادة انتاجية العمل طمعا بالارباح وبالتالي زيادة دخل العامل من ناحية ومن ناحية اخرى تخفيف حدة الاحتجاج الاجتماعي في حالة الاستغناء عن العامل.⁽²¹⁾

وفي اتجاه اخر فان الضمانات في ظل السياسات الليبرالية الجديدة لا تستهدف التشغيل الكامل من طموحاتها وانما تعتمد التأمين ضد البطالة كاحد اشكال التطور لخدمات التأمين وهي الخدمات التي ستتضاعف اهميتها النسبية في ظل الخصخصة وما سيصاحبها من تقلبات سوقية.

5- الاداء الاداري:

(21) عبد العزيز السوداني - التحول الى القطاع الخاص في مصر والدروس المستفادة من تجارب دول اوربا الشرقية - بحث مقدم الى المؤتمر المشترك الاول - قطاع الاعمال العام - سئتر اتيجيات واساليب التحول - الاسكندرية- 20-22-1992 - ص56.

ان تهيئة المناخ لظهور شركات بادارة محلية محترفة باعتبار ان عقود الادارة تعتبر من اهم اشكال الخصخصة في القطاع السلعي وهذا يعني ان الادارة ذاتها تصبح موضوعا للتداول السوقي ويمكن لشركات الادارة المحترفة ان توفر فرص عمل للخبرات التي تم الاستغناء عنها كما انه تعبر عن شكل متطور لكتلة العمل كاحد مفاتيح الاداء في استراتيجية الخصخصة.

وهناك ناحية مهمة جدا وهي انه في غياب الادارة المحلية الناجحة ستحصد الادارة الاجنبية كل عقود الادارة وهو هاجس يثير القلق ويدفع ببعض البلدان الى درجة ادنى على سلم تقسيم العمل الدولي⁽²⁾.

تقييم الاصول وآثارها المالية في ظل سياسة الخصخصة:

اصبحت عملية تحديد القيمة المناسبة لهذه المنشآت من الامور الحيوية والملحة لاسيما انها مملوكة ملكيه عامة لكل مواطني الدولة ومع هذا فان تحديد قيمة هذه المنشآت امر ليس بالسهل ولكن تواجهه الكثير من المصاعب وتتطلب في الكثير من الاحيان اللجوء الى التقدير والتنبؤ وهي امور يمكن ان تتفاوت فيها وجهات النظر المختلفة وكذلك فأن الظروف التي تكون عليها هذه المنشآت الاقتصادية لا يمكن ان

تكون اساسا سليما لتحديد السعر المناسب لها⁽²³⁾. ونتاول فيما يأتي كيفية تقرير الاصول والخصخصة كاساس للتصفية:

اولا: الاصول: وتتبع الخطوات الاتيه في تقدير الاصول:

1- التكلفة كاساس للقيمة:

يعتمد هذا الاسلوب على اتخاذ التكلفة التي تم بموجبها الحصول على مجموعات الاصول المختلفة التي تمتلكها المنشأة كاساس لتحديد قيمتها ويؤخذ على هذا المعيار انه يفترض ثبات القوة الشرائية للنقود كما انه يتجاهل القيمة المضافة الناتجة عن تكامل اصول ومكونات المنشأة فيما بينها.

2- السعر كاساس للقيمة:

تستخدم الاسعار السائدة كاساس لتقدير قيمة اصول المنشأة المراد تقدير قيمتها وبذلك يتم التغلب على مسألة افتراض ثبات القوة الشرائية للنقود ولكنه ايضا يتجاهل القيم المضافة الناتجة عن تكامل اصول المنشأة ومكوناتها كما ان هناك اكثر من سعر يمكن اعتباره السعر السائد وهو:

(23) ثروت محمد علي - اساليب وطرق اعادة تقييم الاصول وآثارها المالية في ظل سياسة الخصخصة - الندوة الفكرية - المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة للتخطيط - الجزائر - بيروت - شباط 1999 - ص 121.

أ- سعر التصفية: وهو سعر المنشأة بالحالة التي هي عليها ويؤخذ هذا السعر في حالة واحدة عندما تعتبر المنشأة غير قادرة على الاستمرار.

ب- سعر الاستبدال: وهو القيمة التي يلزم انفاقها لتملك منشأة مماثلة للمنشأة القائمة نفسها مع احتساب الاندثارات وتقسيطها من القيمة.

3- المقدرة على تحقيق الربحية كاساس للقيمة:

يستند هذا الاسلوب على ما يتوقع ان تحققه هذه الاصول من خدمات تتحدد قيمتها اليوم مع الاخذ بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود (تغير قيمة النقد) المتوقع الحصول عليه في المستقبل.

ثانيا: الخصوم:

يقصد بالخصوم مجموع الاموال المستحقة على المنشأة للاخرين بغض النظر عن سبب نشأتها واصلها او كيفية سدادها او غير ذلك وبالتعرف على الاصول والخصوم وباعادة فحصها والتأكد منها يمكن حساب قيمة صافي راس المال المستثمر باعتبار الفرق بين الاصول والخصوم ولكن هناك اكثر من بديل لتحديد اسعار وقيم كل من الاصول والخصوم ومن ثم الوصول الى قيمة صافي راس المال المستثمر⁽²⁴⁾.

وعلى سبيل المثال ما يأتي:

(24) انظر في ذلك: سيد علي بوكرامي - المسائل المالية ومسائل الصرف في اقتصاديات المغرب العربي / الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - 1999 - ص185.

- 1- قيمة صافي ما تحققه المنشأة من ارباح باعتبارها مجموعة خدمات مختزنة ينتظر تحقيقها في المستقبل.
- 2- الايرادات هي جملة ما تحصل عليها المنشأة من دخول بصورة مباشرة او غير مباشرة نتيجة مزاولتها للنشاط الاقتصادي الذي تضطلع به وهو:
النشاط الجاري والذي يمثل قيمة السلع التي تنتجها الوحدة الاقتصادية وقيمة الخدمات التي تؤديها اي انها الايرادات التي تتحقق مباشرة من مزاوله النشاط.
- 3- التكاليف والمصروفات وتمثل كافة الاعباء المالية التي تتحملها المنشأة من اجل تحقيق الانشطة التي يضطلع بها اي انها النفقات المختلفة اللازمة لتحقيق الايرادات⁽²⁵⁾.

تجارب الخصخصة:

نتيجة للتطورات الكبيرة في النمو الاقتصادي وزيادة العمالة والذي يصاحبه زيادة الاجور والذي ادى بالنتيجة الى ارتفاع الاسعار وظهور اسواق للاحتكار وخاصة السلع التي عليها اقبال اكثر من غيرها والتي تمس بشكل مباشر حاجات الجمهور الواسع من الطبقة العاملة او الطبقة الفقيرة بشكل خاص وجدت بعض مرافق الحياة العامة التي قد لا تؤدي عائدا او ربحا كثيرا او انها تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة

(25) اسماعيل جمعة - التقييم واعادة التأهيل في شركات قطاع الاعمال العام - مؤتمر قطاع الاعمال العام - استراتيجيات واساليب التحول - يونيو (حزيران) - القاهرة - 1992 - ص94.

فقد لجأت بعض الدول الى السيطرة على انتاج وتوزيع هذه السلع والخدمات وحددت اسعارها بالمستوى الذي يساعد على الحصول عليها من قبل المستفيدين⁽²⁶⁾. ان من العلامات البارزة في هذا الشأن هو ما قامت به الدول الاشتراكية حيث وضعت كل مجالات الانتاج والتوزيع بين الدولة ولسنا في هذا الجانب اذ ان التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي السابق في اوائل التسعينات من القرن الماضي قد اعطت المؤشر الواضح عن هذه التجربة ولكن الموضوع الذي نحن بصدد تناوله هو بقية التجارب التي وقعت في عدد من الدول ومنها دول متقدمة او صناعية كبيرة ودول من العالم الثالث مع اختلاف الانظمة الاقتصادية بين هذا وذاك وسنتناول تجربتين بارزتين للخصخصة ؛ الاولى في دولة راسمالية متقدمة والاخرى في دولة من دول العالم الثالث التي تنتوع فيها قطاعات الاعمال وهما التجربة البريطانية والتجربة المصرية في الخصخصة.

1- التجربة البريطانية:

تعتبر التجربة البريطانية اول تجربة واسعة ومن اكثر تجارب الخصخصة شعبية ويمكن الاقتداء بها كنموذج يحتذى به فقد كانت هناك الكثير من اسباب النجاح لتجربة الخصخصة البريطانية بسبب ان الحكومة اخذت دورا ايجابيا تجاه تحرير الاقتصاد وتشجيع المنافسة كما ان هذه التجربة ركزت على الانحلال الموجه للشعب

والعاملين في المشروعات المحولة ثم شجعت سوق الاوراق المالية بحيث يكون قادرا على تحويل المدخرات الى الاستثمارات في الشركات الجديدة⁽²⁷⁾.

مميزات التجربة البريطانية:

تميزت التجربة البريطانية بعدد من الخصائص التي تتفرد بها عن غيرها من التجارب ومن اهم ما تميزت به:

أ- عدم اقتصارها على القطاع الصناعي بل امتدت الى قطاعات الخدمات كالبريد والهاتف والغاز والكهرباء والمياه والاسكان وغيرها.

ب- الاسلوب التدريجي للخصخصة وقد تم ذلك بالتركيز على مؤسسات يتم تحويلها بشكل نموذجي ثم تؤخذ كمثال وأنموذج يحتذى به في باقي المؤسسات المشابهة.

ج- استخدام حملات اعلامية مكثفة موجهة الى الشعب والى المستثمرين والعاملين.

د- تهيئة مناخ سليم ومساعد للخصخصة يعتمد على مجموعة من الاصلاحات في سوق الاوراق المالية.

هـ - تهيئة مناخ تشريعي وسياسي واقتصادي في آن واحد.

الشرائح الاجتماعية المستفيدة من الخصخصة:

استهدفت الخصخصة في بريطانيا توسيع قاعدة الملكية بالاسلوب الاتي:

(27) انظر في ذلك: ستيف هانكي - مصدر سابق - ص56.

مجلة المنصور العدد (العاشر) 2007

أ- شجعت الدولة بقيام المؤسسة بشراء نصيب الدولة من الاسهم او على الاقل جزءا منها.

ب- شجعت الدولة قيام المؤسسين بشراء نصيب الدولة من الاسهم او على الاقل جزءا منها.

ج- شجعت الدولة باقي المستثمرين من رجال المال والاعمال للمساهمة في شراء الاسهم.

د- شجعت الدولة صغار المدخرين على المشاركة في شراء الاسهم.
هذا وقد شجعت الحكومة البريطانية عملية البيع لهذه الفئات من خلال الاساليب الاتية:

أ- توفير معلومات كاملة عن فرص الربح للشركات المبيعة.

ب- اعلام كامل يشجع على المساهمة في شراء الاسهم.

ج- تخفيض في قيمة الاسهم على الاخص للعمال وصغار المستثمرين.

د- تقسيط قيمة الاسهم على الاخص للعمال وصغار المستثمرين.

هـ - اعطاء اولوية لطلبات المساهمة الصغيرة.

كما وضعت الحكومة البريطانية بعض القيود والشروط على المستثمرين الاجانب في عملية التمويل وذلك في محاولة منها للسيطرة على عملية التحول بشكل مأمون مثل:

أ- مطالبة المستثمرين الاجانب بالقيود في سجل المساهمين الاجانب لدى الحكومة.

ب- النص على ان لا تزيد حصة المساهمة عن 15% من اجمالي اسهم المشروع.

ج- عدم مشاركة الاجانب في مجلس ادارة الشركة.

السهم الذهبي:

وهو عبارة عن سهم خاص تحتفظ به الحكومة في المشروع المحول وتتمكن الحكومة من خلال هذا السهم الذهبي حضور الجمعيات العمومية ويحق لها التصويت ويحق لها تعيين ممثل في مجلس الادارة (ليس من الموظفين العموميين ولكن من رجال الاعمال) وقد يحق لها احيانا الاعتراض في الاموال الطارئة والخطيرة على بعض القرارات. وبالتالي فهذا السهم هو عين الدولة داخل هذه الشركة.

النتائج الاقتصادية للخصخصة في بريطانيا:

اشارت التجربة البريطانية الى ارتفاع المؤشرات الاقتصادية الاتيه بعد الخصخصة:

- 1- ارتفاع معدلات الربحية.
- 2- استغلالية القرارات الادارية.
- 3- تحسن اداء العمال والموظفين.

النتائج المالية:

- ادى التحول الى القطاع الخاص في بريطانيا الى بعض النتائج المالية مثل:
- 1- زيادة الاصدارات الجديدة للاسهم.

2- ارتفاع في اسعار الاسهم.

3- تخفيض العبء المالي على ميزانية الدولة.

النتائج الاجتماعية:

ادى التحول الى القطاع الخاص الى النتائج الاتيه:

1- توسيع قاعدة الملكية بين عدد ضخم جدا من البريطانيين حتى الفقراء منهم حتى ان شركة الغاز البريطانية قد يصل عدد المساهمين الصغار فيها الى 3 مليون مساهم بريطاني.

2- تغيير اتجاهات الشعب ناحية الملكية الخاصة اذ بعد ان كانت تفضل سلعة وخدمة الدولة تم التوجه نحو القطاع الخاص.

3- تذويب الكثير من الفوارق بين الطبقات بعد ان اصبح الكثير من الناس يملكون اسهم في شركات الحكومة المخصصة والتي كانت (اي الاسهم) حكرا على طبقات معينة.

4- ادى بيع مساكن الدولة الى السكان من خلال التقسيط الى تعزيز الاتجاه نحو الخصخصة.

5- تحولت النقابات العمالية من معارض شديد الى مناصر لعملية الخصخصة لان معظم العمال حصلوا على مزايا واضحة منها بالوقت الذي كان في حسابهم ان القطاع الخاص سيقضي على مكتسباتهم.

دور المدراء في الخصخصة:

حجم كثير من المديرين على مستوى مؤسسات الدولة عن تأييد عملية الخصخصة وذلك لسبب واضح وهو ان التحول يفقدهم مراكزهم وسلطاتهم ولقد واجهت الدولة هذه المعارضة اما بترغيب بعض هؤلاء المديرين وذلك بنقلهم الى وظائف بديلة في القطاعات المحولة الى القطاع الخاص او بحل العديد من هذه المؤسسات وبالتالي التهديد بفقدانهم لوظائفهم.

2- التجربة المصرية:

كانت الحكومة المصرية تهدف الى توسيع قاعدة القطاع الخاص وذلك بموجب تنظيم يحقق السرعة والشفافية واتساق التنفيذ وقد اتبعت الحكومة المصرية اسلوب المركزية في وضع السياسات للبرنامج والقواعد والاشراف على التنفيذ حيث نص القرار على ان يكون التنفيذ لامركزيا. ويمكن تفويض مسؤولية الشركات القابضة والشركات التابعة والتي قد تستعين اثناء التنفيذ بالمؤسسات المالية والاستشارية من ذوي الخبرة كما يجب على الجهة المشرفة على تنفيذ البرنامج ان تسعى الى توسيع قاعدة الملكية الخاصة.

والى وقت قريب كان القطاع العام يسيطر سيطرة كاملة او شبه كاملة على قطاعات عديدة في الاقتصاد المصري فقد كان يمثل 70% من الاستثمارات و80% من تجارة مصر الخارجية و90% من النظام المصرفي وقطاع التأمين و60% من

مجلة المنصور العدد (العاشر) 2007

القيمة المضافة في القطاع الصناعي. وهنا نجد ان انتاجية بعض وحدات القطاع العام لا تصل الى مستوى الكفاية الانتاجية المنشورة او التي يعكسها القطاع الخاص. لذلك كان حجر الزاوية في اصلاح الاقتصاد المصري هو مواجهة مشاكل القطاع العام لاصلاحها والاتجاه الى الخصخصة.

اصدرت الحكومة المصرية في حزيران 1991 قانون قطاع الاعمال العام رقم 203 لسنة 1991 يحل محل قانون هيآت القطاع العام وشركاته رقم 97 لسنة 1983⁽²⁸⁾. ومما تجدر الاشارة اليه هنا هو ان القانون 203 لسنة 1991 هو مرحلة ستعقبها مرحلة اخرى تتوحد فيها كافة قوانين الشركات ليصبح لدينا قانون واحد بدلا من القوانين السابقة بعدد ثلاثة قوانين تنظم اعمال الشركات.

لقد كان القانون يهدف الى: (29)

1 - رفع مستوى كفاءة شركات قطاع الاعمال العام ووسيلته في تحقيق ذلك كانت:

أ- فصل الملكية عن الادارة.

ب- المساواة في المعاملة بين شركات قطاع الاعمال وشركات القطاع الخاص.

(28) رمزي سلامة - التجربة البريطانية في الخصخصة - الدروس - بحث مقدم الى المؤتمر

المشترك الاول لقطاع الاعمال - الاسكندرية - 20-22-حزيران 1992 - ص166.

(29) ابراهيم شحاته - برنامج للغد - تحديد متطلبات الاقتصاد المصري في عالم متغير - القاهرة

-دار الشرق - 1990 - ص209.

- 2- تطبيق سياسة الخصخصة كليا او جزئيا وذلك بتشجيع القطاع الخاص للدخول مساهما في رؤوس اموال الشركات التابعة.
- 3- تحقيق المرونة الكاملة يربط الاجر بالانتاج وتصميم اللوائح والنظم الادارية بالشركات بحيث يتم وضع حوافز للعمل.

مراحل اتخاذ قرار الخصخصة كما تراه الحكومة المصرية:

- اولا: مرحلة تقييم الشركة والاعداد للبيع:
 - أ- يتم دعوة القطاع الخاص لشراء ما تحدده من اجزاء المحفظة المالية التي تمتلكها واستثماراتها ويتم اعتماد هذا البرنامج من قبل مجلس ادارة الشركة والجمعية العمومية (اعضاء مجلس الادارة).
 - ب- تعد الشركات البرنامج السنوي لاعداد الشركات والممتلكات لمساهمة القطاع الخاص وترسل صورة منه الى المكتب الفني لابداء الراي وعرضه على وزير قطاع الاعمال.
 - ج- يعتمد وزير قطاع الاعمال العام هذا البرنامج وتتولى الشركات القابضة الاعلان عنه كلا فيما يخصها.
 - د- يعد الخبراء تقييما شاملا للاوضاع المالية والفنية والعمالية والتسويقية

للشركة المطلوب طرح ممتلكاتها او اسهمها للبيع ويراجع هذا التقييم بواسطة الشركة للاخذ به او تعديله.

ثانيا: مرحلة اتخاذ قرار بالبيع:

أ- يقدم الخبير التقرير الذي يتضمن البرنامج المقترح لاتمام البيع الى الشخص او المجموعة التي تقرر ان تكون مسؤولة عن ادارة وتنفيذ البرنامج في كل من الشركات القابضة والتابعة.

ب- يعرض الموضوع بكامله على مجلس ادارة الشركة ويتم اخطار الشخص المسؤول عن ادارة بيع الاصول لتنفيذ الاجراءات.

دور المؤسسات المالية الوطنية في توسيع قاعدة الملكية الخاصة:

تستطيع البنوك والمؤسسات المالية الاخرى القيام بدور فعال في تقييم الاستثمارات العامة والتي يتقرر بيعها كما تستطيع ايضا القيام باعمال الشركة الوكيله عن الشركات التي ترغب في بيع اسهمها والبحث عن مستثمرين والترويج للبيع وتلقي طلبات الاكتتاب وتنفيذها.

لا يجوز للبنك او المؤسسة المالية المشاركة في عملية البيع وان يلتزم البنك او المؤسسة المالية بالاعراف السارية في اسواق المال والتمويل والتي تحكم سرية المعاملات واخلاقيات المهنة. كما ويتضمن العقد الموقع مع المؤسسة المالية تجديدا للاتعاب التي ستدفع من قيمة مبيعات الاسهم والتي ستحتفظ بها مقابل جهودها في اتمام الاكتتاب⁽³⁰⁾.

استراتيجية البيع التي اتبعتها الحكومة المصرية:

يتبع في ذلك التأكيد على حتمية الشفافية والتي تتحقق من خلال اتباع اسلوب الاعلان عن الرغبة في البيع والسعي للحصول على اكبر عدد ممكن من عروض الشراء واستخدام بورصة الاوراق المالية واستخدام المهارات والكوادر القادرة على تحديد القيمة السوقية التي تجذب المستثمرين وتحقق اعلى دخل ممكن للشركة المالية وتشجيع اكبر عدد من الافراد وكذلك العاملين لشراء الاسهم وهكذا يتم اختيار مجموعة من الوحدات كل سنة وفقا لمعايير محددة ويتم الاعلان عن القائمة السنوية بالوحدات المرشحة للبرنامج وذلك الى ان تتحقق اهداف البرنامج الشاملة.

يجب عدم السماح لاي مصالح او ضغوط خاصة ان تؤثر على البيع في اية مرحلة من مراحلها ويتحقق ذلك من خلال اتمام البيع عن طريق طلب العروض وتشجيع اكبر عدد ممكن من التنافس على الشراء والاعتماد على الخبرة في تحديد

(30) طاهر بشير مصطفى - رياح التحول الى الخصخصة، تجارب بعض الدول/ وجهة نظر -

الحد الأدنى لثمن البيع والتفاوض من موقع القوة عن قناعه والالتجاء الى بورصة الاوراق المالية كلما امكن ذلك واختيار التوقيت المناسب لعرض الحصص والاسهم للبيع والاستعداد للرفض اذا كانت العروض غير محققة للتوقعات الموضوعية وان تنشر كافة تفاصيل مراحل الاعداد للبيع والتفاوض واتمام البيع وتتاح لكل من يرغب في الاطلاع عليها ، هذا بطبيعة الحال مع عدم الاخلال بما تفرضه القوانين السارية من حقوق الشفعة واعطاء حقوق الاولوية في الشراء لحملة الاسهم الحاليين في حالة وجود مساهمين بخلاف البائع⁽³¹⁾.

الاستنتاجات :

لا يخفى من ان نهاية الربع الاول من القرن العشرين قد شهد تحولا في بعض اجزاء العالم وخاصة الجزء الشرقي من اوربا حيث الثورة الاشتراكية في روسيا ونشوء القطاع العام وادارة الدولة للاقتصاد بكل جوانبه، اذ امتد تدخل الدولة الى المفاصل الدقيقة حتى طال مختلف نواحي الحياة العامة للافراد. هذا على الرغم من ان تدخل الدول قد وجد الطريق الصحيح في القضاء على البطالة وتأمين الحياة التي اكثر ما يقال عنها انها بسيطة جدا ولقد ادى هذا الاتجاه في تدخل الدول وانعدام الحوافز الشخصية في الكسب والعيش الى التخلف في مناحي رئيسة في الحياة الاقتصادية

(31) احمد ماهر - دليل المديرين في كيفية اعداد الاستراتيجيات والخطط والسياسات - الاسكندرية - مركز التنمية الادارية - جامعة الاسكندرية- 1992 - ص112.

مجلة المنصور العدد (العاشر) 2007

كان من اهمها التراكم الرأسمالي والادخارات الفردية، وذلك لان الاجور تكفي للعيش فقط دون امكانية الجوانب الاقتصادية الاخرى.

وعلى الرغم مما تقدم فان تدخل الدول قد امتد الى الدول النامية لعدم امكان القطاع الخاص من القيام بمهام كبيرة من شأنها ان تساعد في انماء البلد لذا لجأت الدول الى التنمية المركزية وادارة قطاع الاعمال بشكل مباشر.

و لكون ان القطاع العام قد بدأ بالتغيير لانعدام الواعظ الشخصي فقد برزت أهمية القطاع الخاص مرة اخرى و قد بدأ التملل ابتداء من اوائل عقد السبعينات و لغاية نهايات المعسكر الاشتراكي كقائد او كمرشد لبقية التطلعات في الدول النامية الى قيادة الدول للاقتصاد بشكل مباشر.

ومما تقدم وبناءا عليه يمكننا ان نستنتج الاتي:

1- ان التحرك باتجاه الخصخصة قد يكون في غير صالح التحولات الاقتصادية.

2- من الممكن لعملية الخصخصة ان تستفيد من تجارب بعض الدول في هذا المجال الامر الذي قد يتيح امكانية تجنب المخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد.

3- يتمتع قطاع البنوك والمصارف باهمية لا يمكن اغفالها في اطار الاعداد والتحضير لعملية الخصخصة لا سيما في المرحلة الانتقالية.

4- ان مساهمة راس المال الاجنبي في عملية الخصخصة تستلزم معايير تحددها وتؤطرها.

5- قد تؤدي الاصلاحات الاقتصادية والخصخصة الى انعكاسات سلبية محتملة في المدى القصير من شأنها ان تؤثر على الاقتصاد.

التوصيات او المقترحات :

من خلال ما تم التوصل اليه من استنتاجات ونتائج لهذا البحث وانطلاقا منها وبناءا على فحواها، يمكن الوصول الى جملة مقترحات او ما يمكن تسميته بالتوصيات ختاما لهذا البحث وكالاتي:

1- ينبغي ان تتم دراسة موضوع الخصخصة دراسة مستفيضة وبكل جوانبه قبل القوم عليه تحسبا لاحتمالات ان يكون له اثارا سلبية على التحولات الاقتصادية.

2- ضرورة اعطاء الاولوية في المرحلة الانتقالية لعملية الخصخصة لاهمية قطاع البنوك والمصارف في اطار اعدادها وتحضيرها.

3- ينبغي انشاء وتطوير مؤسسات تضامنيه لمواجهة الانعكاسات السلبية للاصلاحات الاقتصادية والخصخصة المحتملة في المدى القصير.

4- اذا اريد للقطاع العام ان يستمر فلا بد من اعادة هيكلته حتى يساير التحولات ويتكامل مع القطاع الخاص.

- 5- ينبغي ان يسبق عملية الخصخصة وضع خطة وطنية لاستخدام الاموال التي تم الحصول عليها من تصفية القطاع العام.
- 6- ينبغي ان يتم تنمية وتحفيز وتنشيط وتطوير اسواق رؤوس الاموال لتدعيم عملية الخصخصة في الاقتصاد.

المصادر :

- 1- أحمد، عبد الحمين يسري، التحول الى القطاع الخاص في مصر، 1991.
- 2- السلمي، علي، اوراق من ملف القطاع العام، الاهرام، 1987/7/24.
- 3- العبد الله، مصطفى محمد، التصحيات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط - 1999.
- 4- العليج، محمد، حصيلة وآفاق عملية الخصخصة في المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989-1996.
- 5- العيسوي، ابراهيم، المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه ، بيروت، 1989.
- 6- الهباب، محمد سمير، برامج التكيف الهيكلي للزراعة في اطار الاصلاحات الاقتصادية / التجارب العربية والدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

مجلة المنصور العدد (العاشر) 2007

- 7- بوكرامي ، سيد علي ، المسائل المالية ومسائل الصرف في اقتصاديات المغرب العربي / الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1999.
- 8- جامعة الدول العربية، الامانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي، 1995.
- 9- جمعة، اسماعيل، استراتيجيات واساليب التحول، القاهرة، حزيران - 1992.
- 10- حافظ، سعد، سياسات التكيف وآليات السوق، دراسة حالة الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1994.
- 10- حميدة ، نجد خميس ، الشركات المشتركة المتعثرة في مصر ، مجلة البحوث الادارية ، اكااديمية السادات للعلوم الادارية، المجلد 3، العدد4، 1991،
- 11- شحاته، ابراهيم، برنامج للغد، تحرير وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير، دار الشرق، القاهرة، 1990.
- 12- سلامة، رمزي، التجربة البريطانية في الخصخصة/الدروس، بحث مقدم الى المؤتمر المشترك الاول لقطاع الاعمال ، الاسكندرية، 20-22-حزيران- 1992.
- 13- عجلان، صبري احمد محمد، تجربة الاصلاح الاقتصادي بمصر/ تطوير اداء قطاع الاعمال المصري، 1992.

مجلة المنصور العدد (العاشر) 2007

- 14- عساف، عبد المعطي، غايات ادارة التنمية والتنمية المستديمة/ مدخل لتخطيط التنمية في الوطن العربي، هوليان، جامعة الجزائر، العدد 9، 1995.
- 15- علي، ثروت محمد، اساليب وطرق اعادة تقييم الاصول وآثارها المالية في ظل سياسة الخصخصة ، الندوة الفكرية ، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص للتخطيط، الجزائر، بيروت، 1999.
- 16- عماري، نبيل وشخاتره، حسين، سياسات التكيف والاصلاح الهيكلي واثرها على التعطل في الاردن، عمان، 1994.
- 17- ماهر، احمد، دليل المديرين في كيفية اعداد الاستراتيجيات والخطط والسياسات، مركز البحوث الاقتصادية، جامعة القاهرة، 1996.
- 18- مسعود، مجيد ، الخصخصة من منظور تنموي في الواقع القطري/ توجهات الخصخصة في دولة قطر، 1996.
- 19- مصطفى، طاهر بشير، رياح التحول الى الخصخصة- تجارب بعض الدول / وجهة نظر، الاسكندرية، 1992.
- 20- هانكي، ستيف، في الشرق والغرب، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، دار الشرق، القاهرة، 1990.

Specialization

Alternatives of the Diversion from the Public Ownership to the Special Ownership

ABSTRACT

The objective of this research is view of the government ownership to production means and other activities in trade and industry and others, and view of diversion this ownership to the special ownership or exactly working by market mechanism And view of some models in this matter and an attempt to view of diversion mechanism from the public to the special and how will do the treatment of diverted frames from the financial and managerial side.